



جمهورية مصر العربية

اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣

المعدلة بالقرار رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٦ والقرار رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨ والقرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٢
والقرار رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩ والقرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠

اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال^١

الفصل الأول

التعريفات

مادة (١) ^٢

في تطبيق أحكام هذه اللائحة والقرارات التنفيذية الصادرة تنفيذاً لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، تكون لكل من الكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرينهما ما لم ينص على خلاف ذلك:

القانون:

قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، المعدل بالقوانين أرقام ٧٨ لسنة ٣٦٦ و١٨١ لسنة ٢٠٠٨ و٢٠١٤ لسنة ٢٠١٣.

الأموال أو الأصول ^٣

جميع الأصول المالية والافتراضية والموارد الاقتصادية ومنها النفط والموارد الطبيعية الأخرى والممتلكات والعملات الوطنية أو الأجنبية، والأوراق المالية أو التجارية أيا كان قيمتها أو نوعها، سواء كانت مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة، أيا كانت وسيلة الحصول عليها، والوثائق والأدوات القانونية، والمستندات والصكوك والمحررات المثبتة لكل ما تقدم أيا كان شكلها، بما في ذلك الشكل الرقمي أو الإلكتروني وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها بما في ذلك الانتمان المصرفي والشيكات السياحية والشيكات المصرفية والاعتمادات المستندية، وأية عوائد أو أرباح أو مصادر دخل أخرى مترتبة على أو متولدة من هذه الأموال أو الأصول، أو أية أصول أخرى يتحمل استخدامها الحصول على تمويل أو منتجات أو خدمات، وكذا تشمل الأصول الافتراضية والتي لها قيمة رقمية يمكن تداولها أو نقلها أو تحويلها رقمياً ويمكن استخدامها كأداة للدفع أو الاستثمار.

^١ الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرراً () في ٩ يونيو ٢٠٠٣، وقد عدل بمقررات أرقام:

- ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٦ (الجريدة الرسمية العدد ٣٤ في ٢٤ أغسطس سنة ٢٠٠٦).

- ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨ (الجريدة الرسمية العدد ٣٧ تابع (ب) في ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠٨).

- ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦ (الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر (ب) في ١٢ يونيو سنة ٢٠١٦ وقد نشر استدراك لهذا القرار في العدد ٢٤ مكرر (ب) في ٢١ يونيو سنة ٢٠١٦).

- ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩ (الجريدة الرسمية العدد ٤٧ مكرر (د) في ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩).

^٢ مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^٣ تم التعديل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

الأدوات القابلة للتداول لحامليها

هي الأدوات النقدية التي في شكل وثيقة لحامليها، وغيرها من الأدوات القابلة للتداول، مثل الشيكات أياً كان نوعها، والسنادات الإذنية وأوامر الدفع التي تكون إما لحامليها أو مظهرة له دون قيود، أو صادرة لمستفيد صوري، أو في شكل آخر تنتقل معه الملكية بالمناولة، وكذا الأدوات الموقعة من قبل الساحب ولا تتضمن اسم المستفيد.

غسل الأموال

كل فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه اللائحة.

الجريمة الأصلية

كل فعل يشكل جنائية أو جنحة بموجب القانون المصري سواء ارتكب داخل البلاد أو خارجها متى كان معاقباً عليه في كلا البلدين.

المتحصلات

الأموال الناتجة أو العائدة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أية جريمة أصلية.

تمويل الإرهاب^٤

يقصد بتمويل الإرهاب كل جمع أو تلقى أو حيازة أو إمداد أو نقل أو توفير أموال أو أصول أخرى أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مهام أو آلات أو بيانات أو معلومات أو مواد أو غيرها لأى نشاط إرهابي فردى أو جماعي منظم أو غير منظم في الداخل أو الخارج، بشكل مباشر أو غير مباشر، أياً كان مصدره وبأية وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الإلكتروني وذلك بقصد استخدامها كلها أو بعضها في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها سستخدم في ذلك، سواء وقع الفعل الإرهابي أم لم يقع، أو بتوفير مكان للتدريب أو ملاد آمن لإرهابي أو أكثر أو تزويدهم بأسلحة أو مستندات أو غيرها، أو بأية وسيلة معايدة أخرى من وسائل الدعم أو التمويل أو السفر مع العلم بذلك ولو لم يكن له صله بالعمل الإرهابي.

^٤ تم التعديل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

الجريمة الإرهابية

كل جريمة منصوص عليها في القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب وكذا كل جنائية أو جنحة ترتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب أو بقصد تحقيق أو تنفيذ غرض إرهابي أو بقصد الدعوة إلى ارتكاب أية جريمة مما تقدم أو التهديد بها، وذلك دون إخلال بأحكام قانون العقوبات.

العميل

الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو الترتيب القانوني الذي تفتح المؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية حساباً باسمه أو تنفذ عملية لحسابه أو تقدم له خدمة.

المستفيد الحقيقي

الشخص الطبيعي الذي تؤول له فعلياً ملكية العميل أو السيطرة عليه أو الشخص الطبيعي الذي يتم تنفيذ عملية نيابة عنه بما في ذلك الأشخاص الذين يمارسون بالفعل سيطرة فعالة على العميل سواء كان العميل شخصاً اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً.

الترتيب القانوني

هو الصناديق الاستئمانية أو أية ترتيبات قانونية مماثلة وتعد الصناديق الاستئمانية علاقة قانونية تنشأ من قبل موسي يعهد من خلالها إلى وصي بإدارة أموال مملوكة للموصي لمصلحة مستفيد أو أكثر ويمكن أن تتضمن هذه العلاقة القانونية تحديد رقم مستقل على الصندوق وتحديد اختصاصاته.

الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة:

الأشخاص المسند إليهم مناصب عامة رفيعة محلياً أو في دولة أجنبية أو الذين سبق أن أُسندت إليهم هذه المناصب مثل رؤساء الدول أو الحكومات وكبار السياسيين والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والمسؤولين العسكريين والقضائيين وكبار المسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية.

وكذا الأشخاص المسند إليهم مناصب رفيعة من قبل منظمة دولية أو الذين سبق أن أُسندت إليهم هذه المناصب ويقصد بذلك أعضاء الإدارة العليا مثل المديرين ونواب المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أو المناصب التي تعادلها.

ولا ينطبق هذا التعريف على الأشخاص المسند إليهم مناصب متواضعة أو أقل بالنسبة للفئات المذكورة.

ممارسة النشاط على سبيل الاحتراف

ممارسة النشاط بصفة متكررة بحيث يمكن اعتباره مصدرأً للدخل حتى إذا تم ممارسته بجانب
مهنة أو عمل آخر ولا يشمل ذلك ممارسة النشاط بصفة عارضة.

المؤسسات المالية

- ١. البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.**
- ٢. شركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بموجب قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته وذلك متى مارست هذه الجهات الأخرى على سبيل الاحتراف - لصالح عميل أو نيابة عنه. أيًّا من أنشطة المؤسسات المالية المنصوص عليها في هذه المادة.**
- ٣. الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال والمنظمة بقانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته.**
- ٤. الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية وفق أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته والجهات العاملة في مجال الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وفق قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ والجهات التي تباشر نشاط التمويل متناهي الصغر المنظمة بموجب القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤.**
- ٥. الجهات العاملة في مجال تلقى الأموال، المنظمة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها وهي شركات المساعدة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام والمقيدة في السجل المعد لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية والمنوط بها تلقى الأموال من الجمهور بأية صورة أو بأية وسيلة وتحت أي مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها سواء كان هذا الغرض صريحاً أو مستتراً.**
- ٦. الهيئة القومية للبريد فيما تقدمه من خدمات مالية.**
- ٧. الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري وجهات التوريق العقاري المنصوص عليها في قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته وهي:**
الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري أو التي يدخل نشاط التمويل العقاري ضمن أغراضها.

جهات التوريق التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

٨. الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي وهي شركات الأموال المرخص لها بمزاولة هذا النشاط طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي وتعديلاته.

٩. الجهات العاملة في نشاط التخصيم وفقاً لأحكام قانون ضمانات وحوافر الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

١٠. الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين أو إعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين والمنظمة بقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

١١. الجهات الأخرى وتشمل:

أية جهة أخرى تمارس على سبيل الاحتراف - لصالح عميل أو نيابة عنه - نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرخص بها للمؤسسات المالية.

الجهات التي يصدر بتحديدها وبالتزاماتها وبالجهات التي تتولى الرقابة عليها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وذلك كله سواء كان من يباشر الأنشطة المنصوص عليها في هذه المادة شخصاً اعتبارياً أو شخصاً طبيعياً.

أصحاب المهن والأعمال غير المالية

١. سمسارة العقارات عند تنفيذهم عمليات لصالح عملائهم بشراء أو بيع عقارات.

٢. تاجر المعادن النفيسة وتاجر الأحجار الكريمة عند تنفيذهم أي عمليات نقدية مع عملائهم تساوي أو تتجاوز مائة ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها بالنقد الأجنبى ويشمل ذلك العمليات المرتبطة التي يساوى أو يتجاوز إجمالياً الحد المذكور.

٣. المحامون والمحاسبون سواء كانوا يزاولون المهنة بشكل منفرد أو كشركاء أو مهنيين في شركة تمارس هذه المهنة وذلك عند قيامهم بإعداد أو تنفيذ عمليات لصالح عملائهم فيما يتعلق بالأنشطة

التالية:

(أ) شراء وبيع العقارات.

(ب) إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول.

(ج) إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية.

- (د) تنظيم المساهمات بغرض إنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات.
- (هـ) إنشاء الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية أو تشغيلها أو إدارتها وشراء أو بيع الكيانات التجارية.
٤. أندية القمار بما في ذلك التي تبادر أنشطتها من خلال شبكة الإنترنت وعلى متن السفن عند قيام عملائها بعمليات مالية تساوي أو تتجاوز عشرين ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها بالنقد الأجنبى ويشمل ذلك العمليات المرتبطة التي يساوى أو يتتجاوز إجمالياً الحد المذكور.
٥. المهن والأعمال الأخرى التي يصدر بتحديدها وبالتراماتها وبالجهات التي تتولى الرقابة عليها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

الوحدة

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنشأة بالبنك المركزي المصري بموجب القانون وال الصادر في شأنها قراراً رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٩، و٢٨ لسنة ٢٠٠٣.

جهات الرقابة في الدولة

وتشمل السلطات الرقابية وجهات إنفاذ القانون.

السلطات الرقابية

هي الجهات المختصة بالرقابة على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية وفقاً لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٧) من القانون والتي تتمثل فيما يلى:

وزارة الاتصالات والمعلومات، وتراقب الهيئة القومية للبريد فيما تقدمه من خدمات مالية.

البنك المركزي المصري، ويراقب البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر وشركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي متى مارست هذه الجهات الأخرى على سبيل الاحتراف - لصالح عميل أو نيابة عنه - نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرخص بها للمؤسسات المالية والجهات التي تبادر نشاط تحويل الأموال.

الهيئة العامة للرقابة المالية، وتراقب الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين أو إعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية والجهات العاملة في مجال تلقى الأموال وجهات التوريق العقاري والجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي والجهات العاملة في نشاط التخصيم والجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري والجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر.

وزارة التجارة والصناعة المختصة بالإشراف على سماسة العقارات، وتراقب سماسة العقارات الوارد ذكرهم بهذه المادة^٥.

وزارة التموين والتجارة الداخلية المختصة بالإشراف على تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، وتراقب تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة الوارد ذكرهم بهذه المادة^٦.

وزارة السياحة المختصة بالإشراف على أندية القمار، وتراقب أندية القمار الوارد ذكرهم بهذه المادة^٧.

نقابة المحامين، وتراقب المحامين الوارد ذكرهم بهذه المادة.

نقابة التجاريين، وتراقب المحاسبين الوارد ذكرهم بهذه المادة.

بالنسبة للجهات الأخرى التي لديها نشاط أساسي يخضع للرقابة وتمارس على سبيل الاحتراف - لصالح عميل أو نيابة عنه. نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرخص بها للمؤسسات المالية، تكون السلطات الرقابية عليها ذات الجهات التي تتولى الرقابة على نشاطها الأساسي.

السلطات الرقابية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتراقب المؤسسات المالية أو أصحاب المهن والأعمال غير المالية التي يحددها القرار ويحدد التزاماتها.

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتراقب أية مؤسسة مالية أو جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية لا تخضع لرقابة السلطات الرقابية المشار إليها في هذه المادة.

جهات إنفاذ القانون

وهي الجهات التي يدخل ضمن اختصاصها قانوناً القيام بأعمال المكافحة والتحري وجمع الاستدلالات في كافة الجرائم بما فيها جرائم غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب والجرائم الأصلية.

تجميد الأموال

الحظر المؤقت الذي يفرض على نقل الأموال أو تحريكها أو تبدلها أو تحويلها أو التصرف فيها.

^٥ تم التعديل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^٦ تم التعديل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^٧ تم التعديل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

الجهات التي تقوم بالتجميد^٨

السلطات الرقابية والمؤسسات المالية، وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، بما يشمل مصلحة التسجيل التجاري، ومصلحة الشركات، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومصلحة الجمارك، والإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية، وغيرهم من يمكن أن تكون بحوزتهم أموال أو أصول أخرى أو موارد اقتصادية ذات صلة بالأشخاص أو الكيانات المدرجة.

دون تأخير^٩

فوراً في غضون ساعات من صدور قرار الادراج على قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين من قبل الجهة المختصة.

الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب^{١٠}

هي كافة الجهات التي تتمتع بمسؤوليات محددة لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وما يرتبط بها من جرائم أصلية ويشمل ذلك الوحدة والسلطات المنوط بها مسؤولية التحري أو التحقيق أو ملاحقة جرائم غسل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب، وحجز الأصول الإجرامية وتجميدها ومصادرتها، والسلطات الجمركية، والجهات المعنية بإنشاء الأشخاص الاعتبارية، وغيرها من جهات الرقابة في الدولة.

العميل العارض^{١١}

العميل الذي لا تربطه علاقة دائمة مع الجهة، سواء مؤسسة مالية أو من أصحاب المهن والأعمال غير المالية ويطلب تنفيذ عملية ما أو تقديم خدمة مالية له، دون أن يكون لديه نية إقامة علاقة عمل مستمرة، وتعد العملية المطلوب تنفيذها من العميل عملية عارضة.

مادة (٢) (١٢)

يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة أصلية وقام عمدأ

بأي مما يلي:

^٨ مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩.

^٩ مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩.

^{١٠} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{١١} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{١٢} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

١. تحويل متحصلات أو نقلها، وذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية.
٢. اكتساب المتحصلات أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقة لها أو لمصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

الفصل الثاني

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{١٣}

مادة (٣) ^{١٤}

تتولى الوحدة "بشكل مستقل" مباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون وفي قرار رئيس الجمهورية رقمي ١٦٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن وحدة مكافحة غسل الأموال المعجل بالقرارين ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٩ و٢٨٧ لسنة ٢٠١٩، و٢٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن نظام العمل والعاملين بوحدة مكافحة غسل الأموال، وعلى وجه الخصوص، ما يأتي:

١. تلقى الإخطارات الواردة إليها من المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية عن أي من العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات، وقيدها في قاعدة بيانات الوحدة وفق الإجراءات التي تحدها هذه اللائحة.
٢. تلقى المعلومات والبيانات والاحصائيات والتقارير ذات صلة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب بما في ذلك المعلومات والبيانات ذات الصلة بالعمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات، وقيدها في قاعدة بيانات الوحدة.^{١٥}
٣. القيام بأعمال التحري والفحص بمعرفة الإدارات التي تنتسب لها الوحدة لهذا الغرض، ولها الاستعانة في ذلك بجهات الرقابة في الدولة.
٤. إبلاغ النيابة العامة بما تسفر عنه أعمال التحري والفحص من قيام دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية أو أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون.
٥. طلب اتخاذ التدابير التحفظية من سلطات التحقيق على النحو المبين في المواد « ٢٠٨ مكرراً (أ) و ٢٠٨ مكرراً (ب) و ٢٠٨ مكرراً (ج) و ٢٠٨ مكرراً (د)» من قانون الإجراءات الجنائية، وذلك بالنسبة إلى جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

^{١٣} تم استبدال عبارة "وتمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{١٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦ والاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٤ مكرر (ب) في ٢١ يونيو سنة ٢٠١٦.

^{١٥} معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

٦. حفظ الإخطارات والمعلومات التي لم يسفر التحري والفحص بشأنها عن قيام دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية أو أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون، على أن يتضمن قرار الحفظ الأسباب المبررة له.

٧. إنشاء قاعدة بيانات تزود بكل ما يرد إلى الوحدة من إخطارات، وما يتوفّر لديها من معلومات بشأن الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية أو أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون والجهود المبذولة لمكافحتها على النطاق المحلي والدولي وتحديث هذه القاعدة تباعاً، ووضع الضوابط والضمانات التي تكفل الحفاظ على سرية المعلومات المدرجة بقاعدة البيانات.

٨. التنسيق مع جهات الرقابة في الدولة ومع الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

٩. للوحدة أن تتيح المعلومات المبينة بالبند (٧) للجهات القضائية وجهات الرقابة في الدولة.

١٠. تبادل المعلومات المبينة بالبند (٧) مع الجهات القضائية وجهات الرقابة في الدولة وفقاً لأحكام القانون، وذلك سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب تلك الجهات، لخدمة أغراض التحري والفحص واتخاذ ما يلزم بصدّ جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم الأصلية أو أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون.

١١. تبادل المعلومات المبينة بالبند (٧) مع الوحدات النظيرة وغيرها من الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والتنسيق معها فيما يتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية الثانية ومتحدة الأطراف التي تكون مصر طرفاً فيها، أو تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، مع مراعاة ما تتضمنه هذه الأحكام من ضمانات تتعلق بالحفظ على سرية هذه المعلومات، وقصر استخدامها على الغرض الذي قدمت أو طلبت من أجله.

١٢. وضع النماذج التي تستخدم من قبل المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية في إخطار الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات، وذلك على نحو يشتمل على كافة البيانات التي تعين الوحدة على قيامها بأعمال التحري والفحص، والتسجيل في قاعدة البيانات.

١٣. وضع إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتحقق بالتنسيق مع السلطات الرقابية من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بها.

٤. متابعة السلطات الرقابية فيما يتعلق بإنشائها وتهيئتها الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام المؤسسات والجهات الخاصة لرقيابتها بالأنظمة والقواعد المقررة قانوناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل الطلب من السلطات الرقابية اتخاذ الإجراءات المقررة في شأن أية مخالفة لذلك الأحكام وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

٥. طلب المعلومات والبيانات والإحصائيات والتقارير اللازمة لمباشرة الوحدة اختصاصاتها، وذلك من كافة الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المعلومات الإدارية والمالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة، وذلك من جهات الرقابة في الدولة والمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية وأية جهات أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة هذه الجهات في إمداد الوحدة بما تطلبه من هذه المعلومات والبيانات والإحصائيات^{١٦}.

٦. إعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب للعاملين بالوحدة والإسهام في إعداد هذه البرامج وتنفيذها للعاملين بجهات الرقابة في الدولة وغيرها من الجهات المختصة قانوناً، وبالمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، وذلك بنفسها أو بالاستعانة بمراكز وجهات التدريب المتخصصة المحلية والأجنبية، وذلك في إطار السياسة العامة للتأهيل والتدريب التي تضعها الوحدة.

٧. القيام بأنشطة الدراسات والبحوث والتحليل الاستراتيجي، لما يرد إليها من إخطارات ومعلومات، وأية معلومات أخرى يمكنها الحصول عليها، بما في ذلك البيانات الواردة من جهات أخرى بهدف تحديد اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا متابعة المستجدات في هذا المجال على المستوى المحلي وال الدولي، والاستعانة في ذلك بسائر الجهات المعنية في الداخل والخارج.

٨. توعية الجمهور بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية مكافحتهما بما يتسمق مع الاستراتيجية الموضوعة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٩. اقتراح القواعد والإجراءات والحدود التي يجب مراعاتها في إفصاح الأشخاص عما يحملونه من النقد الأجنبي والأدوات القابلة للتداول لحامليها عند دخولهم إلى البلاد أو مغادرتهم لها، على أن تتضمن القواعد والإجراءات الواردة بالمادة (١٤) من هذه اللائحة.

١٠. تهيئة الوسائل الكفيلة بإبرام الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول والمنظمات الأجنبية في مجال التعاون الجنائي الدولي بصورة كافية، وأخصها المساعدة المتبادلة والإنابات القضائية وتسليم المتهمين والمحكوم عليهم، وتنفيذ الأحكام الجنائية النهائية الصادرة من الجهات القضائية

^{١٦} معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

الأجنبية المختصة في جرائم غسل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وتمويل الإرهاب،
وضبط ومصادر الأموال المتحصلة من هذه الجرائم أو عائداتها^{١٧}

٢١. العمل على إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأجنبية في شأن تنظيم التصرف في حصيلة الأموال المحكوم بمصادرتها من جهات قضائية مصرية أو أجنبية في جرائم غسل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وتمويل الإرهاب، تتضمن قواعد توزيع تلك الحصيلة بين أطراف الاتفاقية^{١٨}

٢٢. التنسيق مع الجهات القضائية وأية جهة مختصة أخرى في شأن اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة لتعقب أو تجميد الأموال موضوع جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وجرائم تمويل الإرهاب أو عائداتها أو الحجز عليها، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية!^{١٩}

٢٣. إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام كافة المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية التي تخضع لرقابة الوحدة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالأنظمة والقواعد المقررة في هذا الشأن، بما في ذلك وضع القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤. اقتراح الاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥. إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وتمويل الإرهاب والعمل على تحديثه دوريًا، ولها في سبيل ذلك أن تطلب أية معلومات أو بيانات أو إحصائيات تكون لازمة لإعداد التقييم أو تحديثه^{٢٠}

٦. اتخاذ الإجراءات الازمة لتنفيذ التزامات مصر وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يشمل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن.

٧. إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والضوابط والقواعد والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

^{١٧} إضافة "والجرائم الأصلية المرتبطة بها" بعد جرائم غسل الأموال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{١٨} إضافة "والجرائم الأصلية المرتبطة بها" بعد جرائم غسل الأموال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{١٩} إضافة "والجرائم الأصلية المرتبطة بها" بعد جرائم غسل الأموال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٢٠} إضافة "والجرائم الأصلية المرتبطة بها" بعد جرائم غسل الأموال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

٤١) مادة (٤)

يجب أن يشتمل نموذج الإخطار الوارد من المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات، بوجه خاص، على ما يأتي:

١. بيان العملية المشتبه فيها وأطرافها وظروف اكتشافها وحالتها الراهنة.
٢. تحديد المبالغ محل العملية المشتبه فيها.
٣. أسباب وداعي الاشتباه التي تم الاستناد إليها.
٤. توقيع المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهة المبلغة.

ويجب أن يرفق بنموذج الإخطار صور المستندات المؤيدة للعمليات المشتبه فيها.

٤٢) مادة (٥)

تقيد الوحدة، في قاعدة البيانات، الإخطارات التي ترد إليها من المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بشأن العمليات المشتبه فيها، ويجب أن تتضمن بيانات القيد، بوجه خاص، ما يأتي:

١. رقم الإخطار وتاريخ وساعة وروده.
٢. ملخص لبيانات الإخطار مشتملاً على العملية المشتبه فيها وأسباب وداعي الاشتباه.
٣. تاريخ وساعة تسليم الإخطار إلى الإدارة المختصة في الوحدة.
٤. ما تم من أعمال التحري والفحص والإجراءات التي اتخذت في شأن التصرف في الإخطار وماهية هذا التصرف.
٥. ما يصدر من قرارات أو أحكام قضائية في هذا الشأن.

وتتبع ذات الإجراءات بالنسبة إلى المعلومات التي ترد إلى الوحدة عن غير طريق المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، بخصوص العمليات المشار إليها.

٤٣) مادة (٦)

على الوحدة فور تلقى الإخطار بالعملية المشتبه فيها أن تقوم بأعمال التحري والفحص بشأنها، وذلك بمعرفة الإدارات التي تنتسبها الوحدة لهذا الغرض، ولها الاستعانة في ذلك بجهات الرقابة في الدولة، على أن يشمل ذلك قيام الوحدة بالتحليل التشغيلي لما يرد إليها من إخطارات ومعلومات، وأية معلومات أخرى يمكنها الحصول عليها، بهدف تتبع العمليات المشتبه فيها والأشخاص ذوى الصلة بها، وتحديد

^{١١} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{١٢} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{١٣} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

الروابط بينهم وبين أية متحصلات محتملة من ارتكاب جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم أصلية، وللوحدة في سبيل ذلك:

١. أن تقوم بالاطلاع على سجلات ومستندات المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية المتعلقة بما تجريه من عمليات المالية المحلية أو الدولية، وعلى ملفات العملاء والمستفيدين الحقيقيين لدى هذه المؤسسات والجهات بما فيها بياناتهم الشخصية ومراسلاتهم وتعاملاتهم السابقة معها.
٢. أن تطلب من المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية استكمال أية بيانات أو معلومات عن العملاء والمستفيدين الحقيقيين تكون لازمة لأعمال التحري والفحص.

٤٤ مادة (٧)

إذا أسفر التحري والفحص الذي تجريه الوحدة للإختارات والمعلومات التي ترد إليها عن قيام دلائل على ارتكاب جريمة غسل أموال أو جريمة تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية أو أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون، تعين عليها إبلاغ النيابة العامة، ويجب أن يتضمن البلاغ بيانات كافية عن الجريمة التي قامت الدلائل على ارتكابها، وعن مرتكبيها، وماهية هذه الدلائل.

ولا يكون إبلاغ النيابة العامة إلا من رئيس مجلس أمناء الوحدة أو من يفوضه في ذلك.

٤٥ مادة (٨)

إذا بادر أحد الجناء في جريمة غسل أموال أو جريمة تمويل إرهاب بإبلاغ أي من السلطات المختصة بالاستدلال أو التحقيق، عن الجريمة وبباقي الجناء فيها قبل أول علم لأى من هذه السلطات بها، أو أدى إبلاغه بعد العلم بالجريمة إلى ضبط باقي الجناء أو الأموال محل الجريمة وفق أحكام المادة (١٧) من القانون والتي لا تطبق إلا في حالة تعدد الجناء، تعين اتخاذ إجراءات التحري والفحص وإبلاغ النيابة العامة وفق ما تنصي به المادة (٧) من هذه اللائحة، على اعتبار أن المبلغ يظل مسؤولاً جنائياً عن الجريمة المذكورة، وأن التتحقق من توافر شروط أحكام الإعفاء الجزئي من العقوبات الأصلية منوط بالسلطة التقديرية للمحكمة المختصة.

^{٤٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦، كما تم حذف المادة (٧ مكرراً) اللاحقة لهذه المادة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

مادة (٩)

للوحدة أن تطلب من سلطات التحقيق، في جريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب أن تتخذ التدابير التحفظية على النحو المبين في المواد ((٢٠٨ مكرراً (أ) و ٢٠٨ مكرراً (ب) و ٢٠٨ مكرراً (ج) و ٢٠٨ مكرراً (د)) من قانون الإجراءات الجنائية، وهي المنع من التصرف في الأموال والمنع من إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية، ومنها تجميد الأموال^{٢٥}.

ولا يصدر الطلب إلا من رئيس مجلس أمناء الوحدة أو من يفوضه في ذلك.

مادة (١٠)

يكون لرئيس مجلس أمناء الوحدة أو لمن يفوضه، في الحالات التي تتواجد فيها صفة الاستعجال، أن يخطر المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة المالية أو في أي من أصحاب المهن والأعمال غير المالية التي لديها العملية المشتبه فيها، بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لحين انتهاء أعمال التحري والفحص.

مادة (١١)

مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل، يكون للوحدة أن تتخذ إجراءات التحري والفحص وإبلاغ النيابة العامة وطلب اتخاذ التدابير التحفظية بالنسبة لأية معلومات ترد إليها من غير المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، على أن يقيد ذلك في قاعدة البيانات المشار إليها في المادة (٥) من هذه اللائحة.

مادة (١٢)

تنشئ الوحدة قاعدة للبيانات تزود بالمعلومات التي تتواجد لديها عن العمليات المشتبه فيها وعن الأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بها، وعن كل ما يتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر.

وتلتزم السلطات الرقابية والمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بإمداد الوحدة بما تطلبه من البيانات والمعلومات والاحصائيات الالزمة لمباشرة اختصاصاتها خلال الفترة الزمنية وبالشكل الذي تحدده الوحدة، ويسري هذا الالتزام على السلطات الرقابية سواء كانت تلك البيانات

^{٢٥} الفقرة مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٢٦} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٢٧} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٢٨} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨.

والمعلومات والإحصائيات متوفرة لديها أو لدى المؤسسات المالية أو أصحاب المهن والأعمال غير المالية
الخاضعة لرقابتها^{٢٩}

كما تلتزم جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية بإبلاغ الوحدة بما يتوافر لديها من معلومات
بشأن جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وما تتخذه من إجراءات بشأنها وما يؤول إليه التصرف فيها
لإدراج ذلك كله في قاعدة البيانات المشار إليها^{٣٠}:

مادة (١٢) مكررا^{٣١}

تلزם كافة الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل
الإرهاب، كل فيما يخصه، بالاحتفاظ ببيانات شاملة بشأن الأمور المتعلقة بفعالية وكفاءة نظم مكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تشمل بحد أدنى ما يلي:

- اخطارات الاشتباه التي ترد إلى الوحدة وما يؤول إليه التصرف فيها.
- الإحصائيات الخاصة بعدد القضايا التي تم التحقيق بها وصدر بها أحكام بالإدانة.
- إحصائيات بشأن الحجم التقريري للأصول التي تم التحفظ عليها أو مصادرتها.
- إحصائيات طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من طلبات التعاون الدولي التي تم طلبها
أو تلقيها.

مادة (١٣)^{٣٢}

تضع الوحدة الضوابط والضمانات التي تكفل الحفاظ على سرية المعلومات التي تتضمنها قاعدة
البيانات، على أن يشمل ذلك بوجه خاص ما يأتي:

١. تحديد مستويات الأمان والسرية.
٢. تحديد صلاحيات إدارة واستخدام قاعدة البيانات من قبل العاملين في الوحدة ودرجة الاطلاع التي
تناح لكل منهم.
٣. استلام وقيد وتحويل وحفظ المستندات والمعلومات.
٤. اتاحة المعلومات للجهات القضائية وجهات الرقابة في الدولة وفقاً لأحكام القانون، بما في ذلك إعداد
نماذج طلب المعلومات بقصد جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية ونماذج
التفويضات اللازمة لذلك.
٥. اتاحة المعلومات للجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وفقاً لأحكام القانون.

^{٢٩} الفقرة مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٣٠} الفقرة مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٣١} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٣٢} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

٢٣ مادة (١٣) مكرراً

يسرى على أفراد الوحدة جميع الواجبات والالتزامات التي تفرضها الوظيفة وفقاً للقواعد العامة المقررة وعليهم بصفة خاصة مراعاة الالتزام بقواعد السرية ونظم العمل التي تصدرها الوحدة ولا يجوز لأية جهة أن تطلب من أفراد الوحدة الأدلة ببيانات عن عمله أو تسمح له بالأدلة بهذه البيانات إلا بموافقة المستشار رئيس مجلس الأمانة.

٤٤ مادة (٤)

وفقاً لأحكام المادة (١٢) من القانون والمادة (١١٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والمقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته تطبق الأحكام الآتية:

١. إدخال النقد الأجنبي أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها إلى البلاد مكفول لجميع المسافرين ^{٢٥}.
٢. إخراج النقد الأجنبي أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها من البلاد مكفول لجميع المسافرين بشرط ألا يزيد على عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى، مع السماح عند المغادرة لغير المصريين بحمل ما تبقى من المبالغ السابق الإفصاح عنها للسلطات الجمركية عند الوصول، وفقاً لما ورد بهذه المادة، إذا زاد على عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى ^{٢٦}.
٣. على كل شخص عند دخوله إلى البلاد الإفصاح للسلطات الجمركية في الإقرار المعد لذلك عن حقيقة ما يحمله مما تجاوز قيمته عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي، وذلك من النقد الأجنبي أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها أو مجموعهما معاً ^{٢٧}.
٤. على كل شخص عند مغادرته للبلاد الإفصاح للسلطات الجمركية في الإقرار المعد لذلك عن حقيقة ما يحمله مما تجاوز قيمته خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي، وذلك من النقد الأجنبي أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها أو مجموعهما معاً، وبما لا يخل بأحكام المادة (١١٦) من قانون البنك المركزي والمقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ^{٢٨}.
٥. يجوز للقادمين للبلاد أو المغادرين لها حمل أوراق النقد المصري أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها في حدود خمسة آلاف جنيه مصرى ^{٢٩}.

^{٢٣} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٢٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦ والاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) في يونيو سنة ٢٠١٦.

^{٢٥} تمت إضافة "أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها" بعد جملة النقد الأجنبي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٢٦} تمت إضافة "أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها" بعد جملة النقد الأجنبي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٢٧} تمت إضافة "في الإقرار المعد لذلك" بعد جملة السلطات الجمركية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٢٨} تمت إضافة "في الإقرار المعد لذلك" بعد جملة السلطات الجمركية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٢٩} تمت إضافة "أو الأدوات القابلة للتداول لحامليها" بعد جملة النقد المصري بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

٦. يحظر إدخال النقد المصري أو الأجنبي أو إخراجه من خلال الرسائل والطرود البريدية.

ويبكون الإفصاح وفقاً للقواعد والإجراءات الآتية:

أ- يكون الإفصاح على نموذج يتضمن البيانات التي تحددها الوحدة، على أن تقوم مصلحة الجمارك بإتاحة هذه النماذج في أماكن محددة وظاهرة في صالات السفر والوصول في المنافذ المختلفة، أو يتم توزيعها على القادمين والمغادرين.

ب- تكون مصلحة الجمارك هي السلطة الجمركية المختصة بتلقي نماذج الإفصاح وذلك في منافذ الدخول والمغادرة، وعليها أن تقوم بوضع لافتات في أماكن ظاهرة بهذه المنافذ، على أن تتضمن اللافتات شرعاً مبسطاً واضحاً لواجب الإفصاح بما لا يخل بأحكام المادة (١١٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته.

ج- تعين مصلحة الجمارك مسؤول اتصال رئيسياً يمثلها لدى الوحدة في شئون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يكون ذا كفاءة وخبرة بهذه الشئون ومن مستوى وظيفي مناسب لأداء المهام المنوطة به، وأن تقوم بإخطار الوحدة باسم ممثلها وبمن يحل محله في حالة غيابه.

د- للسلطات الجمركية من مأموري الضبط القضائي أن تتخذ الإجراءات التالية:

سؤال المخالف عن مصدر ما بحوزته من نقد وأدوات قابلة للتداول لحامليها وأغراض استخدامها في حالة عدم القيام بواجب الإفصاح أو تقديم بيانات غير صحيحة بشأنه أو عند قيام دلائل جدية على أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب مع ضبط النقد والأدوات القابلة للتداول لحامليها.

يتم إرسال ما يحرر من محاضر في هذا الشأن إلى السلطة المختصة لإجراء شئونها فيها مع موافقة الوحدة بصور من هذه المحاضر.

هـ- يقع على عاتق كل منفذ من المنافذ الجمركية إثبات بيانات نماذج الإفصاح الخاصة بالقادمين والمغادرين، مع إرسال تلك البيانات إلى مصلحة الجمارك.

و- تلتزم مصلحة الجمارك فوراً بإرسال بيانات نماذج الإفصاح إلى الوحدة وفقاً للنظام الذي يتم الاتفاق عليه بين الوحدة والمصلحة.

ز- تقوم الوحدة باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن إدراج بيانات الإفصاح في قاعدة البيانات الخاصة بها واتخاذ ما يلزم من إجراءات في حالة الاشتباه في ارتباط أي منها بجريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية.

٤٠ مادة (١٤) مكرراً

مع عدم الالخلل بأحكام القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، يكون للجهات المختصة بالرقابة المشار إليها في المادة (٧) من قانون مكافحة غسل الأموال أن تتخذ تجاه المؤسسات والجهات التابعة لرقبتها عند مخالفة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أحكام هذا القانون أو القرارات أو الآليات المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن أو القواعد أو الضوابط الصادرة تنفيذاً له، أيّاً من الإجراءات الآتية:

- ١ - توجيهه تنبيه والإلزام بازالة المخالفة واتخاذ إجراءات تصحيحية خلال مدة محددة.
- ٢ - منع أو تعليق أو تقييد مزاولة الأعمال لمدة محددة، أو وقف النشاط.

^{٤٠} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

الفصل الثالث

مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ^{وهيكل التنظيمي لها}

مادة (١٥)

يختص مجلس أمناء الوحدة بتصريف شئونها واعتماد استراتيجية الوحدة والسياسات العامة لها ومتابعة تنفيذها بما يكفل تحقيق أغراضها طبقاً للقانون، ويكون له، بوجه خاص، القيام بما يأتي^{٤١}:

١. اعتماد النماذج الازمة لتنفيذ أحكام القانون، ومن ضمنها النماذج التي تستخدم في إخطار المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب، وكذا النماذج التي تستخدم في الإفصاح عن النقد الأجنبي والأدوات القابلة للتداول لحاملاها وغيرها من النماذج^{٤٢}.
٢. اعتماد اجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تصدرها الوحدة^{٤٣}.
٣. اقتراح القواعد التي يجب مراعاتها في الإفصاح المنصوص عليه في المادة (١٤) من هذه اللائحة^{٤٤}.
٤. اعتماد قواعد التنسيق مع السلطات الرقابية في إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها بالأنظمة والقواعد المقررة قانوناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{٤٥}.
٥. التأكد من تزويد الجهات القضائية وجهات الرقابة في الدولة بما تتيحه الوحدة من معلومات وفقاً لأحكام القانون^{٤٦}.
٦. اقتراح الأنظمة والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{٤٧}.
٧. اعتماد الموازنة التقديرية للوحدة.
٨. وضع اللوائح المنظمة للشئون المالية والإدارية للوحدة، واللوائح المنظمة لشئون العاملين بها، بما يتلقى وطبيعة العمل فيها دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.
٩. وضع القواعد المنظمة لاستعانة الوحدة بالخبراء والمتخصصين في المجالات المتعلقة بأوجه نشاطها، ومعاملتهم المالية.

^{٤١} تم استبدال عبارة "وتمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٤٢} الفقرة مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٤٣} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦، والاستدراك رقم ١ لسنة ٢٠١٦ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) في ٢١ يونيو سنة ٢٠١٦.

^{٤٤} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٤٥} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨.

^{٤٦} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٤٧} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٤٨} تم استبدال عبارة "وتمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

١٠. وضع الهيكل التنظيمي للوحدة.

ويصدر باللواحة والنظم واعتماد الهيكل التنظيمي المنصوص عليها في البنود ٨، ٩، ١٠ قرار من رئيس مجلس الوزراء.

١١. اعتماد السياسة العامة للتأهيل والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.^{٤٩}
١٢. اعتماد القواعد والإجراءات التي يجب مراعاتها في شأن التعاون القضائي الدولي مع الجهات القضائية الأجنبية وغيرها من الجهات الأجنبية والمنظمات الدولية.
١٣. اعتماد قواعد تبادل المعلومات المتوفرة للوحدة مع غيرها من الوحدات الناظرة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية الثانية ومتحدة الأطراف التي تكون مصر طرفاً فيها أو تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.
١٤. اعتماد الآليات والإجراءات الازمة لتنفيذ التزامات مصر وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يشمل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن، والقيام بعملياتها على الجهات المعنية بتنفيذها.^{٥٠}
١٥. اعتماد دليل اجراءات العمل الخاص بالوحدة.^{٥١}

مادة (١٦)

يتولى رئيس مجلس الأمناء، بوجه خاص، ما يأتي:

١. إدارة شئون الوحدة والإشراف عليها والتتأكد من تنفيذها للمهام المحددة لها.
٢. دعوة مجلس الأمناء للانعقاد مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر.
٣. عرض الموازنة التقديرية للوحدة، وغيرها من الموضوعات التي تدخل في اختصاص مجلس الأمناء على هذا المجلس لاتخاذ قراراته في شأنها.
٤. إعداد تقرير سنوي يقدم إلى مجلس إدارة البنك المركزي يتضمن عرضاً لنشاط الوحدة والتطورات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و موقف مصر منها، ويرفع التقرير وملحوظات مجلس إدارة البنك المركزي للعرض على رئيس الجمهورية.^{٥٢}
٥. إجراء الاتصالات والترتيبيات المتعلقة بعمل الوحدة في المحافل الدولية، وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة في الدول الأخرى وبالمنظمات الدولية ، تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية .
٦. إبرام^٣ اتفاقيات تعاون دولي أو مذكرات تفاهم مع الوحدات الناظرة في الخارج، وغيرها من الجهات الأجنبية والمنظمات الدولية المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

^{٤٩} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٥٠} البند مضاد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٥١} البند مضاد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٥٢} البند مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨.

^{٥٣} تم تعديل البند بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

مادة (١٧)

يكون للوحدة مدير تنفيذي يعين بقرار من رئيس مجلس الأمناء بعد موافقة المجلس، ويتضمن القرار تحديد مهام و اختصاصات وظيفته.

مادة (١٧) مكرراً :

يكون للوحدة نائب للمدير التنفيذي، أو أكثر، يعين بقرار من رئيس مجلس الأمناء ويتضمن القرار تحديد مهام و اختصاصات وظيفته.

مادة (١٧) مكرراً (أ) :

يكون للوحدة رئيس مكتب فني، يعين بقرار من رئيس مجلس الأمناء ويتضمن القرار تحديد مهام و اختصاصات وظيفته.

مادة (١٨) :

يتضمن الهيكل التنظيمي للوحدة ما يمكنها من القيام بمهامها، وبوجه خاص، إجراءات التحري والفحص بما يشمل التحليل التشغيلي، واقتراح الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، والبحوث والدراسات والتحليل الاستراتيجي والتدريب، والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

^٤ مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^٥ مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^٦ مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

الفصل الرابع

جهات الرقابة في الدولة^{٥٧}

مادة (١٩) ^{٥٨}

تلزם كل سلطة من السلطات الرقابية بإنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها بأنظمة القواعد والضوابط المقررة قانوناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بما يتفق وطبيعة أنشطة هذه المؤسسات والجهات، على النحو الوارد بالمواد من (١٩ مكرراً) حتى (٢٣).

مادة (١٩) مكرراً ^{٥٩}

تقوم السلطات الرقابية بالتحقق بشكل دوري من مدى وجود جهات - بخلاف الجهات الخاضعة لرقابتها - تمارس على سبيل الاحتراف لصالح عميل أو نيابة عنه نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرخص بها لأي من الجهات الخاضعة لرقابتها، والقيام بالتنسيق مع الوحدة بإنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام هذه الجهات بأنظمة القواعد والضوابط المقررة قانوناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بما يتفق وطبيعة أنشطة هذه الجهات.

مادة (٢٠) ^{٦٠}

تضع كل سلطة من السلطات الرقابية بالتنسيق مع الوحدة ضوابط الرقابة على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها وذلك في مجال سياسات وخطط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحدد الالتزامات التي يتعين على هذه المؤسسات والجهات القيام بها لتطبيق هذه الضوابط، مع مراعاة تطويرها وتحديثها بما يتناسب مع المتغيرات المحلية والدولية.

^{٥٧} تم استبدال عبارة "جهات الرقابة في الدولة" بعبارة "الجهات الرقابية" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٥٨} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٥٩} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٦٠} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

٦١ مادة (٢١)

تهبى كل سلطة من السلطات الرقابية، بالتنسيق مع الوحدة، الوسائل الكفيلة بالتحقق من قيام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها بوضع نظام خاص لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تصدرها الوحدة أو السلطات الرقابية.

٦٢ مادة (٢١) مكرراً

يلزム كل من يتم قيده في السجل التجاري بإعداد سجلات تتضمن المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين وفقاً للتعریف الوارد باللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال المشار إليها والاحتفاظ بها وتحديثها كلما طرأ تغيير عليها، على أن يتم اتاحتها للسلطات المختصة من قبل الممثل القانوني وذلك سواء وقت سريان القيد أو لمدة خمس سنوات من الحل أو المحو من السجل.

٦٣ مادة (٢٢)

تنبع في وضع النظام المشار إليه في المادة (٢١) من هذه اللائحة أية ضوابط تصدرها الوحدة أو السلطات الرقابية وتفضليها الطبيعة الخاصة لأوجه نشاط كل مؤسسة مالية أو جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية، كما تنبع كحد أدنى الضوابط المبينة بالم المواد من (٢٢ مكرراً) إلى (٢٢ مكرراً ج) ما لم ينص على غير ذلك بالقواعد والضوابط والإجراءات المشار إليها.

٦٤ مادة (٢٢) مكرراً

يكون التعرف على هوية العميل والتحقق منها، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو ترتيبياً قانونياً، في الأحوال الآتية:

١. إنشاء علاقة عمل مع العميل.
٢. تنفيذ عملية عارضة لصالح عميل بقيمة تجاوز مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصرى أو ما يعادله بالنقد الأجنبى ويجوز تعديل هذا الحد وفقاً لما تتضمنه إجراءات العناية الواجبة التي تصدر عن الوحدة على أن يراعى في حساب هذه القيمة الحالات التي تتم فيها معاملات متعددة تبدو مرتبطة ببعضها البعض، ويتبعن على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية أن تحصل على

^{٦١} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٦٢} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٦٣} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٦٤} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

- أية معلومات أو مستندات ترى ضرورة استيفائها أو تحدها إجراءات العناية الواجبة، حتى في حالة عدم تجاوز العملية المبلغ المشار إليه^{٦٥}:
٣. إجراء عملية تحويل عارضة أياً كانت قيمتها.
 ٤. وجود اشتباه في ارتكاب جريمة غسل أموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل إرهاب، حتى في حالة قيام العميل بعملية عارضة أقل من الحد المبين في البند (٢) من هذه المادة، مع مراعاة أنه في الأحوال التي يتوافر لدى المؤسسات المالية أو أصحاب المهن والأعمال غير المالية مؤشرات معقولة تحملها على الاعتقاد بأن تطبيق إجراءات التعرف على هوية العميل من شأنه أن يفصح له عن هذا الاشتباه، يتعين عليها عدم تطبيق تلك الإجراءات وإرسال إخطار اشتباه إلى الوحدة^{٦٦}
 ٥. وجود شك في دقة البيانات التي تم الحصول عليها سابقاً لدى التعرف على هوية العميل، أو تقدير عدم كفاية هذه البيانات وال الحاجة إلى استيفائها.

مادة (٤٤) مكرراً (أ)^{٦٧}

- يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الالتزام بما يلى:
١. التأكد من صحة المعلومات المتوفرة عن العميل قبل بدء علاقة العمل، أو إجراء عملية لعميل عارض، وذلك باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوق بها ومستقلة.
 ٢. الحصول على المعلومات اللازمة لفهم الغرض من التعامل وطبيعته.
 ٣. ألا يقبل من الوكيل كالمحامي أو المحاسب أو الوسيط المالي، ومن في حكمهم، التذرع بعدم إفشاء سر المهنة عند استيفاء بيانات التعرف على الهوية.
 ٤. في حالة وجود اشتباه في صحة ما يقدم من بيانات أو مستندات لدى التعرف على هوية العميل يتم التتحقق من صحة هذه البيانات أو المستندات بكافة الطرق، بما فيها الاتصال بالجهات المختصة بتسجيل هذه البيانات أو إصدار تلك المستندات، كمصلحة التسجيل التجاري، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومصلحة الشركات، ومصلحة الأحوال المدنية، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وغيرها.
 ٥. التتحقق من أن أي شخص يطلب التصرف نيابة عن العميل مصرح له بذلك ، ويتعين أن تطبق على هذا الشخص إجراءات التعرف على الهوية والتحقق منها وفقاً لما ورد في هذه اللائحة.

^{٦٥} البند معدل بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٦٦} تمت إضافة " أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها" بعد جريمة غسل الأموال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٦٧} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

٦. التعرف على أوجه نشاط العميل من الأشخاص الاعتبارية والترتيبيات القانونية، وفهم هيكل الملكية والسيطرة عليه.

مادة (٢٢) مكرراً (ب) ^{٦٨}

يتعين أن تشمل إجراءات التعرف على هوية المستفيد الحقيقي ما يلي:

١. التعرف على هوية المستفيد الحقيقي قبل بدء علاقة العمل مع العميل، أو إجراء عملية لعميل عارض، واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق من هويته باستخدام معلومات أو بيانات من مصادر موثوق بها ومستقلة.

٢. أن تشمل إجراءات التعرف بالنسبة للمستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتبارية والتحقق من هويته التعرف والتحقق من هوية كل من:

أـ. الأشخاص الطبيعيين الذين لهم حصة ملكية مسيطرة على الشخص الاعتباري (إن وجد).

بـ. الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم حصة ملكية مسيطرة على الشخص الاعتباري ويمارسون سيطرة عليه من خلال أية وسائل أخرى (إن وجد).

جـ. الأشخاص الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا في الشخص الاعتباري، وذلك في حالة عدم التوصل إلى أشخاص ينطبق عليهم ما ورد بالبندين (أ)، (ب) من هذه المادة ^{٦٩}.

٣. أن تشمل إجراءات التعرف على هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها بالنسبة للصناديق الاستثمارية كل من منشئ الصندوق الاستثماري (Settlor)، والوصي(Trustee)، والرقيب (Protector)، والمستفيدين (Beneficiaries)، وأي شخص طبيعي آخر له سيطرة فعالة على الصندوق الاستثماري، وكذلك الأشخاص الذين يحتلوا مواقع متساوية أو شبيهة بالنسبة للنوعيات الأخرى من الترتيبات القانونية: ^{٧٠}

مادة (٢٢) مكرراً (ج) ^{٧١}

يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الالتزام بما يلي:

١. في حال عدم قدرة المؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية على التعرف على هوية العميل والتحقق منها يتعين عدم فتح حساب أو البدء أو الاستمرار في أي علاقة عمل مع العميل أو تنفيذ أي عمليات لحسابه، والنظر في إرسال إنذار اشتباه بشأنه إلى الوحدة وفقاً لأسباب عدم استيفاء تلك الإجراءات.

^{٦٨} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٦٩} معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٧٠} معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٧١} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

٢. إذا كانت المؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية مجموعة مالية منشأة في مصر، فيتعين عليها وضع نظام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة بالداخل أو الخارج يطبق من قبل كافة فروعها وشركاتها التابعة بما يشمل ما يلي:
- أ- توافر سياسات وإجراءات لتبادل المعلومات المتعلقة بالتعرف على هوية العملاء والتحقق منها وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ب- السماح للفروع والشركات التابعة بتقديم المعلومات المتعلقة بالعملاء وحساباتهم وعملياتهم على مستوى المجموعة ككل، عندما يكون ذلك ضرورياً لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يتضمن ذلك المعلومات وتحليل التقارير أو الأنشطة التي تبدو غير اعتيادية (في حال تم إجراء ذلك التحليل) وكذلك ينبغي أن تتلقى الفروع والشركات التابعة مثل هذه المعلومات من تلك الوظائف على مستوى المجموعة وبما يتلاءم ويتنااسب مع إدارة المخاطر^{٧٢}.
- ج- وضع ضمانات كافية للحفاظ على سرية المعلومات المشار إليها وكيفية استخدامها.
٣. يجوز للمؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية التي تتبع مجموعة مالية منشأة في الخارج تقديم المعلومات المشار إليها في البند (٢) من هذه المادة على مستوى المجموعة ككل، وذلك في حالة توافر كافة الشروط الواردة بالبند المذكور.
٤. يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية تحديث البيانات والمعلومات والمستندات التي تم الحصول عليها عند التعرف على الهوية والتحقق منها بصفة دورية ومستمرة وعلى نحو ملائم، خاصة فيما يتعلق ببيانات العملاء والعمليات مرتفعة المخاطر.
٥. يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية إخضاع العملاء الحالين لإجراءات التعرف على الهوية والتحقق منها على النحو الوارد بالمواد من (٢٢) إلى (٢٢) مكرراً (ج) من هذه اللائحة، وذلك على أساس درجة مخاطر كل عميل والأهمية النسبية له.
٦. يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ عن استخدام أنظمة تكنولوجية حديثة في تقديم خدماتها أو منتجاتها، أو تقديم أية خدمات أو منتجات جديدة تعتمد على هذه الأنظمة، وعليها اتخاذ إجراءات مناسبة لإدارة تلك المخاطر، والتنسيق مع الوحدة قبل تقديم المنتجات والخدمات المشار إليها.
٧. يتعين على البنك وضع السياسات والنظم والإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بالأشخاص والجهات المدرجين على القوائم السلبية، بما يشمل الكشف عن مدى ادراج العميل أو المستفيد الحقيقي على

^{٧٢} معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

أي من القوائم السلبية قبل التعامل، مع مراعاة إعادة الكشف لدى اجراء أي تحديث على تلك القوائم واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الصدد بما يشمل تجميد الأموال وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والإجراءات والآليات ذات الصلة^{٧٣}.

مادة (٢٣) ٧٤

تتخذ كل سلطة من السلطات الرقابية ما يلزم من وسائل الرقابة المكتبية والميدانية للتحقق من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها بأحكام القانون، ولانحصار التنفيذية، والضوابط الرقابية الصادرة عنها، وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تصدرها الوحدة، وذلك بالاعتماد على المنهج القائم على المخاطر، واتخاذ الإجراءات المقررة في شأن أية مخالفة لتلك الأحكام وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة سواءً من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الوحدة مع مراعاة أن العقوبات المنصوص عليها في القانون لا تحول دون توقيع الجزاءات الإدارية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المتعلقة بتلك المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية.

وينبغي أن يعتمد تحديد دورية وكثافة الرقابة الميدانية والمكتبية على المؤسسات أو المجموعات المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس:

(أ) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات والضوابط الداخلية والإجراءات المرتبطة بالمؤسسة أو المجموعة، كما هو محدد في تقييم الجهة الرقابية لهيكل المخاطر الخاص بالمؤسسة أو المجموعة^{٧٥}.

(ب) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة في الدولة وفقاً لنتائج التقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{٧٦}.

وتلتزم كل سلطة من السلطات الرقابية بموافقة الوحدة بقرار دوري مرة على الأقل كل سنة عن نشاطها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يشمل النتائج التي أسفرت عنها الرقابة المكتبية والميدانية في هذا الشأن، واقتراحاتها لتطوير سياسات وخطط هذه المكافحة.

^{٧٣} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٧٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٧٥} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{٧٦} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

مادة (٢٤)

تعين كل سلطة من السلطات الرقابية مسؤول اتصال يمثلها لدى الوحدة في شئون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{٧٧} على أن يكون ذا كفاءة وخبرة بهذه الشئون، ومن مستوى وظيفي مناسب لأداء المهام المنوطة به.

وتختظر السلطة الرقابية الوحدة باسم ممثليها وبالبيانات التي تعينها على الاتصال به والتعامل معه، كما تختصرها بمن يحل محله في حالة غيابه، من توافق فيه ذات الشروط.

مادة (٢٥)

تعين كل جهة من جهات تنفيذ القانون مسؤول اتصال يمثلها لدى الوحدة في شئون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يكون ذا كفاءة وخبرة بهذه الشئون، ومن مستوى وظيفي مناسب لأداء المهام المنوطة به^{٧٨}.

وتختصر كل جهة الوحدة باسم ممثليها وبالبيانات التي تعينها على الاتصال به والتعامل معه، كما تختصرها بمن يحل محله في حالة غيابه، من توافق فيه ذات الشروط.

٧٩ مادة (٢٦)

تتتخذ جهات الرقابة في الدولة كافة الإجراءات والوسائل الازمة لتبادل المعلومات والتنسيق مع الوحدة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إنشاء كل جهة قاعدة بيانات لما يتوافر لديها من معلومات في هذا الخصوص.

٨٠ مادة (٢٧)

تتولى جهات الرقابة في الدولة معاونة الوحدة فيما تطلبه من إجراءات التحري والفحص بشأن الإخطارات والمعلومات التي ترد إليها عن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب.

^{٧٧} تم استبدال عبارة "تمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٧٨} الفقرة مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٧٩} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٨٠} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٨١} مادة (٢٨)

في أثناء مباشرتها لاختصاصاتها المقررة قانوناً، إذا تبين لأي من جهات إنفاذ القانون قيام شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب، أو إذا تبين لأي من السلطات الرقابية قيام شبهة وجود عمليات تشكل متاحصلات أو تتضمن شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب، تعين عليها أن تبادر بإخطار الوحدة فوراً بتلك الشبهة، ويراعى في الإخطار البيانات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذه اللائحة، وذلك حتى تتمكن الوحدة من مباشرة واجباتها المنصوص عليها قانوناً في شأن إجراءات التحري والفحص وإبلاغ النيابة العامة وطلب اتخاذ التدابير التحفظية وفقاً للمادتين (٤ ، ٥) من القانون.

^{٨١} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

الفصل الخامس

المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية^{٤٣}

مادة (٢٩) ^{٨٣}

تللزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بوضع النظم الكفيلة بتطبيق أحكام القانون وهذه اللائحة والضوابط والقواعد والإجراءات الصادرة في هذا الشأن، وذلك بما يتفق وطبيعة أنشطة هذه المؤسسات والجهات.

مادة (٣٠) ^{٨٤}

تلزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بوضع نظم خاصة لتطبيق إجراءات العناية الواجبة، على أن يتبع في وضع هذه النظم الضوابط المنصوص عليها في المواد (من ٢٢ حتى ٢٢ مكرراً ج) من هذه اللائحة، بالإضافة إلى آية ضوابط أخرى تكون لازمة في هذا المجال بما يتناسب مع طبيعة أوجه نشاط هذه المؤسسات والجهات.

وعلى المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية موافاة السلطات الرقابية الخاضعة لرقابتها والوحدة بتلك النظم.

مادة (٣١) ^{٨٥}

تلزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بإخطار الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو محاولات إجراء هذه العمليات وذلك خلال فترة لا تجاوز يومي عمل من تاريخ توافر الاشتباه لدى المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يكون الإخطار متضمناً الأسباب التفصيلية للاشتباه، إعمالاً للضوابط التي تصدر من السلطات الرقابية أو الوحدة في هذا الشأن، ويتم الإخطار على النماذج التي تعدها الوحدة لهذا الغرض.

^{٨٢} تم استبدال عبارة "المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية" بعبارة "المؤسسات المالية أو الجهات الأخرى" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٨٣} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٨٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٨٥} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

مادة (٣٢) ^{٨٦}

لتلزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بأن تحدث نظمها الداخلية والقواعد والإجراءات ومؤشرات الاشتباه بصفة دورية، وكلما اقتضى الحال لتنماشى مع التطورات في مجال خطط وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين المحلي والدولي.

ويتعين على هذه المؤسسات والجهات وضع نظم لإدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تصنيف العملاء إلى فئات وفقاً لدرجات المخاطر، ووضع الإجراءات الازمة للتعامل مع هذه المخاطر بما يتناسب مع تلك الدرجات، على أن تتم مراجعة هذا التصنيف دوريًا أو في حالة حدوث تغيرات تستدعي ذلك.

كما تلتزم هذه المؤسسات والجهات بوضع السياسات واتخاذ التدابير الازمة لمنع استغلال التطورات التكنولوجية الحديثة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

مادة (٣٢) مكرراً ^{٨٧}

يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية إيلاء عناية خاصة عند التعامل مع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، وكذلك الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية التي يملكون حصة مسيطرة فيها، وأفراد عائلات هؤلاء الأشخاص، والمعاملون نيابةً عنهم، والأطراف ذوي العلاقات الوثيقة بهم، وفي سبيل ذلك يتعين وضع نظام لإدارة المخاطر المتعلقة بهم، بحيث يتضمن كحد أدنى ما يلي:

١. تحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة.
٢. اتخاذ تدابير معقولة للتعرف على مصدر ثروة وأموال العميل أو المستفيد الحقيقي الذي تم تحديد أنه من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة.
٣. الحصول على موافقة الإدارة العليا على قيام علاقة العمل مع العميل.
٤. في حالة اكتشاف أن العميل أو المستفيد الحقيقي شخص ذو مخاطر بحكم منصبه العام أثناء علاقه العمل، يتعين الحصول على موافقة الإدارة العليا على موصلة علاقة العمل معه.
٥. المتابعة المستمرة والمكثفة لحسابات وتعاملات تلك الفئة من العملاء.

^{٨٦} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨، كما تم استبدال الفقرة الأولى من المادة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦، والاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) في ٢١ يونيو سنة ٢٠١٦.

^{٨٧} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

مادة (٣٣) ^{٨٨}

تنلزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بعدم فتح أو الاحتفاظ بحسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال بأسماء مجهولة أو صورية أو وهمية.

مادة (٣٤) ^{٨٩}

يتعين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية إمساك سجلات ومستندات لقيد ما تجريه من العمليات المالية المحلية أو الدولية تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات، وعليها أن تحفظ بهذه السجلات والمستندات وسجلات بيانات العملاء والأشخاص المصرح لهم بالتعامل نيابةً عنهم والمستفيدين الحقيقيين لمدة خمس سنوات على الأقل ما لم تطلب الوحدة أو سلطات التحقيق الاحتفاظ بها لمدة تزيد عن ذلك، مع مراعاة أن يكون تاريخ بدء حساب المدة المذكورة وفق ما يأتي:

١. بالنسبة للحسابات التي يتم فتحها في المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، يتم الاحتفاظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بتلك الحسابات، ومنها طلبات فتح الحسابات وصور مستندات تحقيق الشخصية والمراسلات التي تتم مع هؤلاء الأشخاص، وذلك من تاريخ قفل الحساب.
٢. بالنسبة للعمليات التي يتم تنفيذها للعملاء الذين ليست لهم حسابات، يتم الاحتفاظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بتلك العمليات، ومنها صور مستندات تحقيق الشخصية والمراسلات التي تتم مع هؤلاء العملاء، وذلك من تاريخ انتهاء العملية.

مادة (٣٤) مكرراً ^{٩٠}

تنافي المسؤولية الجنائية والمدنية عن كل من قام بحسن نية بإخطار الوحدة عن أي من العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو محاولات إجراء هذه العمليات أو تقديم معلومات أو بيانات لها بالمخالفة للقواعد المفروضة لضمان سريتها، ويسرى انتفاء المسؤولية الجنائية والمدنية حتى في حالة عدم علم من قام بواجب الإخطار أو تقديم المعلومات أو البيانات بطبيعة الجريمة المشتبه في وقوفها، وبغض النظر عن مدى وقوفها بالفعل.

ويتعين اتباع الضوابط الآتية لدى موافاة الوحدة بالإخطارات أو المعلومات أو البيانات أو الإحصائيات، بما في ذلك المعلومات المالية والإدارية المتعلقة بإنفاذ القانون وغيرها من المعلومات

المشار إليها:

^{٨٨} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٨٩} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٩٠} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

١. أن تلتزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بالضوابط والضمادات التي تضعها الوحدة بشأن نماذج الإخطارات عن العمليات المشتبه فيها بما يشمل ملخص عن العملية المشتبه فيها وأسباب وداعي الاشتباه.

٢. أن تكون المعلومات والبيانات المقدمة للوحدة تتعلق بأي من العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات.

٣. أن توافق الوحدة بالإخطارات أو المعلومات أو البيانات في إطار القواعد المنصوص عليها في المادة (٣٤) مكرراً أ) من هذه اللائحة.

٩١ مادة (٣٤) مكرراً (أ)

وفقاً لأحكام المادة (١١) من القانون يحظر الإفصاح، بشكل مباشر أو غير مباشر، للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات والجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون، في حدود اختصاصاتها المنصوص عليها قانوناً، عن أية عمليات يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل الإرهاب، أو عن البيانات أو المعلومات أو المستندات المتعلقة بها أو أية إجراءات متخذة بشأنها.

٩٢ مادة (٣٥)

تلتزم كل مؤسسة من المؤسسات المالية وكل جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية بتعيين مدير مسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد من يحل محله في حالة غيابه، على أن يراعى في اختيارهما أن يكونا من الإدارة العليا بها، وأن تتوافر لديهما المؤهلات العلمية المناسبة والخبرة العملية الكافية.

وتخطر كل جهة الوحدة باسم ممثلاً وبالبيانات التي تعينها على الاتصال به والتعامل معه، كما تخطرها بمن يحل محله في حالة غيابه، ومن تتوافر فيه ذات الشروط.

٩٣ مادة (٣٦)

تتولى كل مؤسسة من المؤسسات المالية وكل جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية تحديد اختصاصات المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تتضمن هذه الاختصاصات ما يلى:

^{٩١} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٩٢} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٩٣} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

١. فحص العمليات غير العادية التي تتيحها له الأنظمة الداخلية للمؤسسة أو الجهة، وفحص العمليات المشتبه فيها التي ترد إليه من العاملين مشفوعة بالأسباب المبررة لها، أو التي ترد إليه من أية جهة أخرى.
٢. إخطار الوحدة بالعمليات التي يشتبه في أنها تشكل متعصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب خلال فترة لا تجاوز يومي عمل من تاريخ توافر الاشتباہ لدى المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك على النماذج التي تدعا الوحدة لهذا الغرض وبالشكل الذي يكفل الحفاظ على سرية المعلومات بها.
٣. اتخاذ القرارات بشأن حفظ العمليات التي يتبيّن له عدم وجود أية شبهة بشأنها، ويجب أن يتضمن القرار الأسباب التي استند إليها في الحفظ.
٤. اقتراح ما يراه لازماً من تطوير وتحديث لسياسة المؤسسة أو الجهة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنظم والإجراءات المتبعة في هذا المجال.
٥. الإشراف العام مكتبياً وميدانياً، بنفسه أو بالاستعانة بالإدارات المختصة بذلك، على التزام جميع فروع المؤسسة أو الجهة بتطبيق الأحكام الواردة بالقانون وهذه اللائحة والقواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنظم والإجراءات الداخلية الموضوعة في هذا الشأن.
٦. التعاون والتنسيق مع الإدارة المختصة بالمؤسسة أو الجهة في شأن وضع خطط التدريب للعاملين بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح البرامج التدريبية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، ومتابعة تنفيذها.

٩٤ (٣٧) مادة

- على كل مؤسسة من المؤسسات المالية وكل جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية أن تهيئ للمدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن يحل محله، ما يمكنه من مباشرة اختصاصاته في استقلالية، وما يكفل الحفاظ على سرية المعلومات التي ترد إليه والإجراءات التي يقوم بها، على أن تكون له الضمانات والصلاحيات الآتية:
١. عدم إسناد أية أعمال إليه تتعارض مع مهامه باعتباره مديرًا مسؤولاً عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 ٢. أن يكون له الحق في الحصول على كافة المعلومات والاطلاع على كافة السجلات أو المستندات التي يراها لازمة لمباشرة مهامه في فحص تقارير العمليات غير العادية التي تناح له، وتقارير الاشتباہ التي ترد إليه.

^{١٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

٣. أن يكون له الحق في تقديم تقارير إلى الإدارة العليا في المؤسسة أو الجهة، أو إلى مجلس الإدارة، أو إلى أية لجنة تابعة لها.

٤. أن تكفل السرية التامة لجميع إجراءات تلقيه تقارير العمليات غير العادلة التي تناح له، وتقارير الاشتباه التي ترد إليه، وما يتم في شأنها من فحص وإخبار للوحدة.

٦٥) مادة (٣٨)

يُعد المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقريراً مرة على الأقل كل سنة عن أوجه نشاطه وتقييمه لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية، وعن العمليات غير العادلة والمشتبه فيها وما اتخذ في شأنها مشفوعاً بما يراه من اقتراحات في هذا الشأن.

ويقدم التقرير إلى مجلس إدارة المؤسسة أو الجهة لإبداء ما يراه من ملاحظات، وما يقرر اتخاذه من إجراءات في شأنه، ويرسل هذا التقرير إلى الوحدة مشفوعاً بـملاحظات وقرارات مجلس إدارة المؤسسة أو الجهة في شأنه.

٦٦) مادة (٣٩)

يلتزم المدير المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإمداد الوحدة بما تطلبه من المعلومات والبيانات والإحصائيات الازمة لمباشرة الوحدة اختصاصاتها، وتيسير اطلاعها على السجلات والمستندات في سبيل مباشرتها أعمال التحري والفحص، أو لتضمينها قاعدة البيانات المنشأة في الوحدة.

٦٧) مادة (٤٠)

تُعد في كل مؤسسة مالية أو جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية ملفات خاصة بالعمليات المشتبه فيها تودع فيها صور الإخبار عن هذه العمليات والبيانات والمستندات المتعلقة بها بما يشمل نتائج أي تحليل تم اجرائه ويحتفظ بهذه الملفات لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قفل الحساب محل الاشتباه أو من تاريخ انتهاء العملية المشتبه فيها بالنسبة للعمليات التي يتم تنفيذها لعملاء ليست لديهم حسابات أو إلى حين صدور قرار أو حكم نهائي في شأن العملية أيهما أطول.

^{٦٥} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٦٦} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٦٧} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

الفصل السادس

التدريب والتأهيل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{٩٨}

مادة (٤١)

تضع المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية وجهات الرقابة في الدولة والوحدة خططاً وبرامج لتدريب وتأهيل العاملين فيها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تكفل إعدادهم لحسن القيام بهذه الاختصاصات ومسايرة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم في هذا المجال.

ويكون وضع هذه البرامج وتنفيذها بالتنسيق بين المؤسسات والجهات المشار إليها وبين الوحدة على أن تحفظ هذه المؤسسات والجهات بالسجلات الخاصة بكل برنامج من البرامج التدريبية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء.

مادة (٤٢)

يستعان في تنفيذ برامج الإعداد والتأهيل، بالمعاهد المتخصصة التي تنشأ لهذا الغرض أو يكون التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من بين أغراضها، محلية كانت أو خارجية، مع الاستفادة بالخبرات المحلية والدولية في هذا الخصوص، ويكون ذلك في إطار السياسة العامة للتأهيل والتدريب التي تضعها الوحدة.

^{٩٨} تم استبدال عبارة "تمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{٩٩} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{١٠٠} تم استبدال عبارة "تمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

الفصل السابع

التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{١٠١}

مادة (٤٣)

يكون تبادل الجهات القضائية المصرية مع الجهات القضائية الأجنبية التعاون القضائي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ^أفي كافة صوره المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون وفق القواعد التي تقررها الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تكون مصر طرفاً فيها أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

مادة (٤٣) مكرراً ^{١٠٣}

يكون للجهات المشار إليها في المادة ٤٣ من هذه اللائحة أن تطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو تجميد أو مصدرة الأموال أو المتحصلات أو الوسائل المستخدمة أو التي اتجهت النية إلى استخدامها أو الممتلكات ذات القيمة المكافحة والتي تكون موضوع جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو جرائم تمويل الإرهاب أو عائدتها أو الحجز عليها، وذلك كله مع عدم الالخل بحقوق الغير حسن النية. وتقوم تلك الجهات بتقديم الاستجابة السريعة لطلبات الدول الأجنبية فيما سبق، وذلك بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة.

مادة (٤٣) مكرراً (أ) ^{١٠٤}

لا يجوز رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة استناداً إلى أحكام السرية الملزمة للمؤسسات المالية، أو لمجرد أن الجريمة تشتمل على أمور ضريبية، وذلك بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة.

^{١٠١} تم استبدال عبارة "وتمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.
^{١٠٢} تم استبدال عبارة "وتمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{١٠٣} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^{١٠٤} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

١٠٥ مادة (٤٣) مكررا (ب)

يجوز للجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إجراء عمليتي البحث والاستعلام بالنيابة عن الجهات الأجنبية النظيرة وتقديم كافة المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها كما لو كان الطلب وارداً من جهة محلية. وتشمل هذه المعلومات على وجه التحديد ما يلي:

(أ) أي معلومات يتوجب الوصول إليها أو الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك

أي معلومات تكون في سلطة الوحدة أو جهات الرقابة الحصول عليها لتحليلها على المستوى المحلي.

(ب) أي معلومات أخرى يكون للجهات المعنية مكنته الحصول عليها أو الوصول إليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى المحلي.

ويراعى عند تنفيذ تبادل المعلومات أن تتعهد الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب بضمان الاستخدام السليم لنتائج المعلومات والحفاظ على سرية ذلك التعاون وبوجه خاص لا تستخدم المعلومات المتبادلة إلا في الغرض الذي طلبت من أجله وألا تقدم إلى طرف ثالث إلا بموافقة مسبقة من الجهات التي تقدم المعلومات.

١٠٦ مادة (٤٣) مكررا (ج)

تلزם الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب في الدولة بوضع إجراءات واضحة لترتيب الطلبات حسب الأولوية وتنفيذها في وقت مناسب وتقديم تغذية عكسية إلى الجهة النظيرة طالبة التعاون في وقت مناسب بشأن استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها وفائدتها، وذلك عند الطلب، وينبغي على الجهات المعنية تقييم جودة المعلومات التي ترد من الجهات النظيرة.

مادة (٤٤)

تزود قاعدة البيانات في الوحدة ببيان عن الاتفاقيات المشار إليها في المادة (٤٦) من هذه اللائحة وملخص لأهم أحكام هذه الاتفاقيات، وبوجه خاص، بيان الجهة التي تحددها كل اتفاقية لتبادل التعاون الدولي عن طريقها.

^{١٠٥} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.
^{١٠٦} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

مادة (٤٥)

تتخذ الوحدة ما يلزم لطلب اتخاذ الإجراءات القانونية في دولة أجنبية لتعقب أو تجميد الأموال موضوع جرائم غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب أو عائداتها أو الحجز عليها.

مادة (٤٦)

تعمل الوحدة على إبرام اتفاقيات تعاون دولي أو مذكرات تفاهم مع الوحدات الناظرة في الخارج والجهات ذات الشأن الأجنبية والمنظمات الدولية المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^٧، وذلك لتيسير التعاون الدولي بصورة المختلفة وتبادل المعلومات والخبرات في ذلك الشأن.

مادة (٤٧)

تعمل الوحدة على إبرام اتفاقيات دولية في شأن تنظيم التصرف في حصيلة الأموال المحكوم بمصادرتها، من جهات قضائية مصرية أو أجنبية في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب، تتضمن قواعد توزيع تلك الحصيلة بين أطراف الاتفاقية وذلك في الحالات التي تكون المصادر فيها نتيجة تنسيق وتعاون بين أطراف الاتفاقية.^٨

مادة (٤٨)

يراعى عند تنفيذ تبادل المعلومات إعمالاً لأحكام الاتفاقيات المبرمة أو مبدأ المعاملة بالمثل أن تتعهد الوحدات الطالبة بضمان الاستخدام السليم لتلك المعلومات، وبوجه خاص، ألا تستخدم المعلومات المتبادلة إلا في الغرض الذي طلبت من أجله، وألا تقدم إلى طرف ثالث إلا بموافقة مسبقة من الوحدة التي تقدم المعلومات.

مادة (٤٩)^٩

تنولى الوحدة شئون التعاون الدولي مع اللجان التي تنشأ في نطاق مجلس الأمن، وغير ذلك من المنظمات والهيئات الدولية، في المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتخذ ما يلزم بقصد القوانين وغيرها مما يصدر بهذا الصدد عن اللجنة التابعة للمجلس المذكور وذلك وفق أحكام القوانين والقرارات ذات الصلة والأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة.

^٧ تم استبدال عبارة "وتمويل الإرهاب" بعبارة "أو تمويل الإرهاب" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.
^٨ تمت إضافة "والجرائم الأصلية المرتبطة بها" بعد جرائم غسل الأموال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠.

^٩ مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨.

١١٠ مادة (٥٠)

وفقاً لأحكام المادة (٢١) من القانون تتخذ الوحدة الإجراءات الازمة لتنفيذ التزامات مصر وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يشمل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١، ويتم تنفيذ هذا القرار وفقاً لأحكام المواد من (٥١ حتى ٥٦) من هذه اللائحة.

١١١ مادة (٥١)

يتم الإدراج على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين وفقاً للإجراءات التالية:

١. يقدم النائب العام طلب إدراج الكيانات والأشخاص على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين إلى دائرة الجنائيات المختصة بمحكمة استئناف القاهرة بالتحقيقات أو المستندات أو التحريات أو المعلومات المؤيدة لهذا الطلب، والتي تصدر قرارها في هذا الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب.
٢. يكون طلب الإدراج بالنسبة للكيانات والأشخاص غير الموجهة أعمالهم لجمهورية مصر العربية بناء على طلب يقدم إلى النائب العام من وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة العدل أو من جهات إنفاذ القانون، مع مراعاة أن يكون طلب الإدراج مشفوعاً بالتحقيقات أو المستندات أو التحريات أو المعلومات المؤيدة لهذا الطلب، وذلك على نحو عاجل، وتقوم دائرة الجنائيات المختصة بالفصل في طلبات الإدراج بإصدار قرارها في هذا الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب.
٣. تقوم النيابة العامة بإدراج الكيانات والأشخاص بأي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين عند صدور أحكام جنائية نهائية بإسياغ وصف "الكيان الإرهابي" أو "الإرهابي" على تلك الكيانات أو الأشخاص، أو صدور قرار مسبب بالإدراج مندائرة المختصة.
٤. ينشر قرار الإدراج على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وقرار مد مدته، في الوقائع المصرية.
٥. تقوم النيابة العامة دورياً بإعادة العرض على دائرة الجنائيات المختصة بمحكمة استئناف القاهرة لطلب مد الإدراج على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وذلك في حالة عدم صدور حكم نهائي بإسياغ الوصف الجنائي المنصوص عليه في المادة (١) من قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الكيان أو الشخص المدرج، على أن يتم إعادة العرض خلال مدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ الإدراج.

^{١١٠} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩.
^{١١١} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩.

تترتب بقوة قانون تنظيم قوانن الكيانات الإرهابية والإرهابيين على نشر قرار الإدراج على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين، أو قرار مد مدة في الواقع المصرية، وطوال مدة الإدراج، تجميد الأموال من قبل الجهات التي تقوم بالتجميد وفقاً لأحكام القانون المشار اليه، ويحظز تمويل أو جمع أموال أو أشياء للإرهابي أو للكيان الإرهابي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك فور النشر وبدون تأخير، وتكون إجراءات التجميد وفقاً لما يلي:

١. يتم تعليمي قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين وما يطرأ عليهما من تعديلات- بما يشمل قرارات الإدراج ومد المدة وقرارات رفع الأسماء من على القائمتين وتعديل نطاق الأموال المجمدة- على الجهات التالية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات التجميد سواء بنفسها أو من خلال الجهات الخاضعة لرقابتها:

- (أ) السلطات الرقابية.
- (ب) الوحدة.
- (ج) مصلحة التسجيل التجاري.
- (د) مصلحة الشركات.
- (هـ) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- (و) مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.
- (ز) مصلحة الجمارك.
- (حـ) الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية.
- (طـ) أية جهات أخرى يرى ضرورة تعليمي القوانين عليها.

٢. تقوم كل من السلطات الرقابية والوحدة بتعليمي القائمتين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات التجميد.

٣. تلتزم الجهات التي تقوم بالتجميد بإخطار كل من الجهات المختصة بالرقابة عليها والوحدة، بالبيانات المتوفرة الخاصة بالأموال التي يتم تجميدها، وأية إجراءات أخرى يتم اتخاذها في هذا الشأن.

٤. تلتزم الجهات التي تقوم بالتجميد بوضع وتنفيذ نظم داخلية فعالة يراعى بشأنها ما يلى:

- (أ) تحديد الكيانات أو الأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين.

(ب) التجميد الفوري، دون إشعار مسبق، لأموال الكيانات وأعضائها والأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين، بما يشمل الأموال المملوكة بالاشتراك مع آخرين، والعائدات المتولدة منها، وفقاً لأحكام القانون المصري.

(ج) الرجوع إلى قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين عند إجراء أي عملية أو الدخول في علاقة عمل جديدة مع الكيان أو الشخص للتأكد من مدى إدراجه على هاتين القائمتين.

(د) أن تتضمن سياسة إدارة المخاطر وقبول العلام المطبقة بالمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية المخاطر المتعلقة بالأشخاص المدرجين على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين وتحديد الإجراءات المناسبة للتعامل معها.

(هـ) التحديث الفوري للمعلومات المتعلقة بقائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين وما يطرأ عليهم من تعديلات فور ورودها.

(و) رفع التجميد عن الأموال المجمدة، دون إبطاء، في حال تلقى ما يفيد رفع اسم الكيان أو الشخص من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين.

(ز) السماح بالتعامل على الأموال التي يتقرر إعفائها من التجميد في حال تلقى ما يفيد ذلك.

(حـ) تقوم الجهات المختصة بالرقابة على الجهات التي تقوم بالتجميد بتقديمة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزامها بالتجميد، وتطبيق الإجراءات المقررة في شأن أي مخالفة في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

وفي كل الاحوال يتعين مراعاة حقوق الغير الذين يتصرفون بنية حسنة عند تنفيذ الآثار المترتبة على نشر قرار الإدراج.

مادة (٥٣) ١١٣

تكون إجراءات رفع الأسماء من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين أو الطعن في قرار الإدراج أو تعديل نطاق الأموال المجمدة وفقاً لما يلى:

١. في حالة عدم قيام النيابة العامة بإعادة العرض على الدائرة المختصة للنظر في مد الإدراج في الموعد المقرر لذلك، وجب رفع اسم الكيان أو الشخص المدرج على أي من القائمتين، على أن يسري ذلك من تاريخ انقضاء مدة الإدراج.

٢. يكون للنائب العام خلال مدة الإدراج، في ضوء ما يبيده من مبررات، أن يطلب من الدائرة المختصة بالإدراج رفع اسم كيان أو شخص مدرج على أي من القائمتين.

^{١١٣} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩.

٣. يكون لذوي الشأن ولنيابة العامة الطعن في قرار الإدراج أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي تحددها الجمعية العمومية للمحكمة سنويًا خلال ستين يوماً من نشر القرار، وفقاً لإجراءات الطعن المعتادة.

٤. يكون لذوي الشأن، تضمين الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض طلب السماح باستثناء مبالغ لغطية أي من النفقات التالية من الأموال المجمدة:

(أ) النفقات الأساسية: بما يشمل المدفوعات المتعلقة بالمواد الغذائية، أو الإيجار، أو التمويل العقاري، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الصرائب، أو أقساط التأمين، أو رسوم المرافق العامة، أو النفقات المرتبطة بدفع أتعاب مهنية معقولة والنفقات المرتبطة بتقديم الخدمات القانونية، أو رسوم الخدمات المتعلقة بالحفظ أو صيانة الأموال المجمدة.

(ب) النفقات الاستثنائية: أي نفقات أخرى بخلاف النفقات الأساسية.

٥. يكون لذوي الشأن، استخدام المبالغ التي يصدر بها حكم من الدائرة المختصة باستثنائها من التجميد كنفقات أساسية أو استثنائية.

٦. تقوم النيابة العامة فور تلقها إخطاراً يفيد طعن ذوي الشأن في قرار الإدراج بدراسة أسباب الطعن وموافقة المحكمة بمذكرة بالرأي من تأييد الطعن أو رفضه مشفوعاً بالأسباب وتحريات جهات إنفاذ القانون والمستندات المؤيدة لذلك.

٧. ينشر قرار رفع الاسم من على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين في الواقع المصري.

١١٤ مادة (٥٤)

تقوم النيابة العامة بالتنسيق مع وزارة العدل بإبلاغ وزارة الخارجية بقرارات إدراج الكيانات والأشخاص الموجهة أعمالهم لجمهورية مصر العربية على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وقرارات رفع أسماء هذه الكيانات والأشخاص من على أي من هاتين القائمتين فور نشرها مع توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المؤيدة للإدراج أو الرفع لاتخاذ اللازم بشأن تعليمها على الجهات المعنية في الدول الأخرى لاعمال آثار القرارات سالفه الذكر.

^{١١٤} مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩.

مادة (٥٥) ١١٥

تكون إجراءات إدارة الأموال المجمدة وفقاً لما يلي:

١. في الأحوال التي تقضي فيها طبيعة الأموال المجمدة تعيين من يديرها يجب أن يحدد قرار المحكمة المختصة من يدير هذه الأموال بعدأخذ رأى النيابة العامة.
٢. على من يعين للإدارة تسلم الأموال المجمدة والمبادرة إلى جردها بحضور ذوي الشأن، وممثل للنيابة العامة أو خبير تنتدبه المحكمة، ويلتزم بالمحافظة على الأموال وبحسن إدارتها، وردها مع غلتها المقبوضة طبقاً للأحكام المقررة بالقانون المدني بشأن الوكالة في أعمال الادارة والوديعة والحراسة.
٣. يصدر بتتنظيم الوكالة في أعمال الإدارة والوديعة والحراسة قرار من وزير العدل.

مادة (٥٦) ١١٦

تقوم كافة الجهات القضائية والأجهزة المعنية بشئون الإرهاب بموافاة الوحدة بما يتوافر لديها من معلومات بشأن قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين وما يطرأ عليهما من تعديلات، وما يتخذ حيالهما من إجراءات، بما يشمل قرارات الإدراج ومد مدته وقرارات رفع الأسماء من على القائمتين وتعديل نطاق الأموال المجمدة، والبيانات المتوفرة الخاصة بالأموال التي يتم تجميدها، وذلك لمباشرة اختصاصاتها الواردة قانوناً في هذا الشأن.

^{١١٥} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.

^{١١٦} مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.



www.mlcu.org.eg